

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إكمال المقال حول قصد الامثال

لقد هتفنا بأننا نستخرج «عباديّ العمل» لو أدرج المولى «قصد الأمر في أجزاءه أو شرائطه»[1] و إلا فسيظلّ توصلياً، فاجتيازأ عن التّوصلي قد عرّف الأصوليون «التّعبدي» بالمؤمر العبادي الذي قد اندرج مع قصد الأمر بحيث إنّ المولى لم يشاً تحقق صرف العمل - بآية صورة -.

ولكن لو فتشنا التراث المأثور، لما وجدناه يُقيد الامثال «بقصد الأمر» أبداً بل المأثور لدينا هو التأكيد على «الإخلاص و حذف الرياء» حسب تصريح الآية التالية: «و ما أمرُوا إلا ليعبدُوا الله مُخلصينَ له الدِّينَ حُنفاء»[2] بحيث سيساوي و يلازم «نية القربة» أيضاً - لا بنية امثال الأمر -.

فوفقاً لأقران هذه الآية، يتوجّب علينا أن نُشّقّ العمل: إلى اعتبار الرياء فيه كالتعبيات، و عدم اعتباره كالتّوصليات، فهذا العنصر هو المأثور الوحيد، وبالتالي إنّ «قصد الأمر» لم يستذكر في أي دليل إطلاقاً و لا يخلق لنا عباديّ العمل أساساً، و قد أشار أيضاً المحقق البروجري مسبقاً لهذه النقطة المتميزة قائلاً:

«ضرورة أنه ليس لنا في واحد من العبادات ما يستفاد منه اعتبار قيدين بحسب الواقع بنحو التركيب و تعلق الطلب ظاهراً بالمقيد بعدم الدواعي النفسيّة بل الذي دلت عليه الأدلة الشرعية هو لزوم صدور الفعل عن داع إلهي». [3]

هجمات السيد الروحاني تجاه تعليقة المحقق الاصفهاني

و قد اعترض صاحب المنتقى على نهاية الدراء[4] - لدى تفسيره لعبارة الكفاية - قائلاً:

«و فيه:

أولاً: إنّه لا ينسجم مع عبارة الكفاية (أي لكافية الاقتصار على قصد الامثال) إذ لا ظهور لها في كون الإتيان بالفعل «بداعي أمره» (الجزئي لهذه الصّلاة) كي يقال (أي المحقق الاصفهاني) باستلزم ذلك لتعلق الأمر بذات العمل (استكشافاً) بل يمكن أن يكون المراد (الكافية) الإتيان بالفعل بداعي الأمر بالكلّ، لا بداعي أمره (الجزئي لهذه الصّلاة) فلا ظهور لكلامه (الكافية) في تعلق الأمر بذات العمل.

و يبدو أنّ صاحب المنتقى قد استعرض تفسيراً ثالثاً لعبارة الكفاية أي سينوي المكلف قصد الأمر الكلّ إذ قصد الأمر الجزئي سيستطيع الدور المزبور مسبقاً، فلم يقع الصراع على قصد هذا الأمر أساساً.

ولكن نخداشه بأنّ ظاهر تعبير الكفاية يرتبط بقصد هذا الأمر الجزئي للصلوة، بل و يُعدّ هو المبحوث حتى الآن، و المفترض لدى الأعلام.

و ثانياً: إنّ ذهاب المشهور أو الكل إلى الاكتفاء بداعي الأمر (وفق معتقد الكفاية) لا يكشف عن تعلق الأمر (الشرعية) بذات العمل كما زعمه المحقق الاصفهاني بل يمكن أن يكون لأجل ذهاب البعض إلى مقربة الأمر الضمني و داعويته (وفقاً للمحقق العراقي و الخوئي مسبقاً فإنّ قصد الأمر يمتلك أمراً ضمنياً شرعاً لا أنّ الأمر قد تعلق بذات العمل) أو إلى صحة الإتيان بالعمل بداعي قربي أي داعي الأمر مع الغفلة عن اعتبار داعي المحبوبية و نحوه (فالمحبوبية متوفرة حتماً و لكنه حين الامتثال قد أغفلها فقط، بينما المحقق الاصفهاني قد أفصل المحبوبية و المصلحة و... عن هوية العبادة) و بالجملة: الاتفاق على الاكتفاء بداعي الأمر لا يكشف عن الاتفاق على تعلق الأمر بذات العمل (أي أنّ القصد و الداعي لا يخلق عبادية العمل بل القصد يمتلك أمراً ضمنياً فحسب).

و ثالثاً: إنّ ما ذكره لا يقتضي إلا عدم أخذ غير قصد الأمر في متعلق الأمر (فيثبت أنّ باقي القصود لم تُتَّخذ ضمن المتعلق) لا عدم إمكانه (باقي التوابيا) و لا يخفى أنّ صاحب الكفاية بصدق إثبات «عدم إمكان أخذ قصد القرابة بقول مطلق في متعلق الأمر» (أي كافة التوابيا مستحيلة تماماً حتى بقصد المصلحة و الحسن الذاتي و...) لينتهي منه إلى النتيجة الأخيرة و هي عدم صحة التمسك بالإطلاق لإثبات التوصيلية، فان هذه النتيجة لا تتم إلا بثبوت عدم إمكان أخذ قصد القرابة بجميع أنحاءه في متعلق الأمر، لا بثبوت عدم أخذه (فقط بل هي عديمة الإمكان ذاتياً) فلاحظ. [5]

ولكن قد استغرينا من مقالته القائلة: «و لا يخفى أنّ صاحب الكفاية بصدق إثبات عدم إمكان أخذ قصد القرابة بقول مطلق في متعلق الأمر» فإنّها مرفوضة بشدة فإنّ صاحب الكفاية قد أعلن استحالة «تقيد الأمر بقصد الامتثال» فحسب، و يدعمنا تصريح صاحب الكفاية قائلاً: «و أما إذا كان بمعنى الإتيان بالفعل بداعي حسنه (الذاتي) أو كونه ذا مصلحة «أو له تعالى» فاعتباره في متعلق الأمر و إن كان بمكان من الإمكان (ثبوتاً و عقلاً) إلا أنه غير معتبر فيه قطعاً (إثباتاً).» [6]

وبالتالي إنّ استنتاج صاحب المتنقى مشوب و مشوه تماماً، و لهذا فأساس إشكالات مقالة المحقق الاصفهاني إنما هي هجماتنا التي قد استهدفتها بها - و ليس أكثر.

[1] طبعاً من دون أن يتوقف الأمر على جزء و قصده، كما أسلفنا الإجابات مطلقاً كإجابة المحقق العراقي بأن القصد يعدّ قيد الواجب، و كإجابة المحقق البروجردي بأنّ الأمر لا يتوقف على داعوية القصد فحسب بل على الملكات الخمس في المرحلة السابقة.

[2] سورة البينة الآية 5. و أيضاً في موطن آخر قد استوجب تعالى الخلوص قائلاً: «فادعوا الله مخلصين له الدين و لو كره الكافرون» (سورة الغافر الآية 14).

[3] بروجردي حسين. نهاية الأصول. Vol. 1. ص116 تهران - ایران: نشر تفكر.

[4] حيث تحدث قائلاً: «لأنّ جواز الاقتصر على الإتيان «بداعي الأمر» يكشف عن تعلق الأمر بنفس الفعل، لا الفعل بداعي حسنه أو غيره من الدواعي؛ إذ لا يمكن إتيانه بداعي الأمر إلا مع تعلقه (الأمر) بذات الشيء (بلا انضمام داع آخر) و إلا (فمع سائر الدواعي سوف) يلزم اجتماع داعيين على فعل واحد، أو كون داعي الأمر من قبيل داعي الداعي (أي قصد المصلحة في طول قصد الأمر) و هو خلف؛ لفرض كفاية إتيانه بداعي الأمر بنفسه (بلا حاجة إلى داع آخر أساساً).»

[5] روحانی محمد. منتقى الأصول. Vol. 1. ص454.

[6] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسين. كفاية الأصول (طبع آل البيت). ص74 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

